

دراسة قياسية لأثر النوعية المؤسساتية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال  
الفترة (1995-2018)

A standard study of the impact of institutional quality on the effectiveness of  
monetary policy in Algeria during the period  
(1995-2018)

بيلامي مريم<sup>1</sup>، ذراع مسعودة رضا<sup>2</sup>

Billami Meryem<sup>1</sup>, Deraa Messeouda Redha<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أوبوكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، meryem.billami@univ-tlemcen.dz

<sup>2</sup> المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة (الجزائر)، [redhainps@gmail.com](mailto:redhainps@gmail.com)

تاريخ النشر 2020/10/18

تاريخ القبول: 2020/10/05

تاريخ الاستلام: 2020/03/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بعض متغيرات النوعية المؤسساتية على مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر وذلك بالاستعانة بنماذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1995-2018).

أظهرت النتائج المتوصل إليها وجود تأثير إيجابي للكتلة النقدية على النمو، وتأثير سلبي على الأسعار. كما أوضحت أن متغيرات النوعية المؤسساتية والمتمثلة في الحرية النقدية والحرية المالية تحسن من أداء السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو، دون تحسين هدف التحكم في الأسعار. كما اتضح أن المؤشر الإجمالي للنوعية المؤسساتية لا يساهم في النمو ولا في التحكم في الأسعار. بالمقارنة بين نموذج يتضمن مؤشرات النوعية المؤسساتية ونموذج بدون هذه المؤشرات توصلنا إلى أن متغيرات النوعية المؤسساتية لا تحسن كثيرا من أداء السياسة النقدية في هدف النمو عند استعمال أداة الكتلة النقدية بينما سجلنا تحسن مهم بالنسبة لأداة سعر الفائدة.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: بيلامي مريم، الإيميل: [meryem.bill@yahoo.fr](mailto:meryem.bill@yahoo.fr)

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، النوعية المؤسساتية، الاقتصاد الحقيقي، نماذج VAR  
تصنيفات JEL : C3 ، E52 ، P24 .

**Abstract:**

This study aims to identify the impact of some institutional quality variables on the effectiveness of monetary policy in Algeria using var self- regression models during the period (1995-2018).

The results showed a positive impact on the growth of the monetary mass, and a negative impact on prices. She also pointed out that institutional quality variables of monetary freedom and financial freedom improve the performance of monetary policy in achieving the growth goal, without improving the goal of controlling prices. It has also been shown that the overall institutional quality index doesn't contribute to the growth and on price control. By comparing a model that includes institutional quality indicators and a model without these indicators, we have found that institutional quality variables don't significantly improve the performance of monetary policy in the growth target when using the monetary mass instrument while we have recorded an important improvement for the interest rate instrument.

**Keywords:** Monetary policy, Institutional quality, Real economy, VAR models.

**JEL Classification Codes:** C3, E52, P24.

**1. مقدمة:**

تأخذ السياسة النقدية أهمية بالغة في الاصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول من أجل الوصول إلى أهدافها المنشودة وذلك نظرا لأهميتها في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وكذا في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الملاحظ لواقع الكثير من الدول النامية وخصوصا التي تملك وفرة في مواردها الطبيعية مثل الجزائر يرى أنها تعاني مشاكل اقتصادية عميقة وتذبذبات كبيرة في مؤشرات الاقتصادية رغم المداخيل المالية الكبيرة التي توفرها هذه الثروات الطبيعية، وهذا ما يمكن تفسيره بسوء الحكم السائد في هذه الدول وضعف إطارها المؤسساتي. فمما لا شك فيه أن النوعية المؤسساتية لها أهمية كبيرة على مختلف القطاعات وعلى نجاح السياسات الاقتصادية للدول ولا سيما السياسة النقدية، فلا يمكن لدولة ما أن تتقدم في ظل نوعية مؤسساتية ضعيفة.

## 2. الإطار المنهجي للدراسة

### 1.2 مشكلة الدراسة:

مع ظهور النظرية المؤسساتية الجديدة والتي أبرزت الدور الفعال لنوعية المؤسسات في طبيعة العلاقات والنشاطات الاقتصادية، عملت معظم الدول وبالأخص النامية منها على سن جملة من القوانين والأطر التي تنظم النشاط الاقتصادي، وذلك بإعطاء أهمية بالغة لنوعية المؤسسات من أجل تحقيق نجاح السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية. وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهرى التالي: ما مدى تأثير النوعية المؤسساتية في فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ وستفتح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما المقصود بالسياسة النقدية وفيما تتمثل أدواتها؟
- ماذا نعني بالمؤسسات والنوعية المؤسساتية؟
- ما العلاقة بين النوعية المؤسساتية والسياسة النقدية في الجزائر؟

### 2.2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن الجزائر ورغم الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها ورغم المداخيل المهمة التي تجنيها من عوائد النفط إلا أنها لازالت تعاني من إحتلالات وهزات اقتصادية سواء على مستوى الاستقرار النقدي واستقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية وخصوصا السياسة النقدية التي لم تستطع في كثير من الأحيان بلوغ أهدافها الرئيسية الأمر الذي يأخذنا إلى ضرورة التفكير في معرفة كيفية التأثير في فعالية السياسة النقدية من خلال النوعية المؤسساتية من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

### 3.2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى توضيح أثر النوعية المؤسساتية على تحسين أداء السياسة النقدية ومرور أثر هذه الأخيرة إلى الاقتصاد الحقيقي من أجل الرفع في معدلات النمو والتحكم في المستوى العام للأسعار.

## 4.2 منهج الدراسة:

من أجل معالجة حيثيات الموضوع اعتمدت دراستنا على المنهجين: الوصفي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أهداف محددة إزاء مشكلة ما، والتجريبي الذي يضيف على البحث الصفة العلمية.

### 3. الجانِب النظري للدراسة:

### 1.3 السياسة النقدية في الجزائر:

#### 1.1.3 تعريف السياسة النقدية:

تعددت واختلفت تعريفات السياسة النقدية بشكل واسع، فالمفهوم الضيق لها يشير إلى " عملية التأثير في الاقتصاد من خلال التعامل معه بالمتغيرات النقدية من عرض النقد وسعر فائدة وائتمان" (النبهاني، 2014، صفحة 77)، أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فهو " الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض" (قدي، 2006، صفحة 53). كما يمكن تعريفها على أنها: " العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق السياسة الاقتصادية" (PATTAT, 1987, p. 277).

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتغير بتغير الهدف المنشود من طرف الدولة؛
- وجود سلطة مشرفة على رسم وإدارة السياسة النقدية تتمثل في البنك المركزي؛
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

### 2.1.3 أدوات السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام

البنك المركزي لمجموعة من الأدوات للتأثير على الأهداف التشغيلية والوسطية، والتي تنقسم إلى أدوات غير مباشرة ذات التأثير الكمي وأدوات مباشرة ذات التأثير النوعي.

## الأدوات غير المباشرة:

وهي أدوات كمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير في الحجم الكلي للنقد والائتمان، وتشمل عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصصة، والتغير في متطلبات الاحتياطي القانوني والتي تؤثر على المضاعف النقدي.

■ **معدل إعادة الخصم:** يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها (العصار و الحلبي، 2000، صفحة 153)، أو إعادة خصم الأوراق التجارية والسندات التي تقدمها له. ففي حالة تخفيض معدل إعادة الخصم هذا ما يعطي للبنوك فرصة الاقتراض من البنك المركزي، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض. وبالعكس، إذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم، فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من منح القروض وأن ترفع كلفتها مما يؤدي إلى تقليل الطلب عليها. وبالتالي يمكن للبنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم (خجابه، 2008، الصفحات 202-203).

■ **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، بهدف التأثير على حجم كتلة النقد وفقا لمتطلبات الظروف الاقتصادية (مفتاح، 2005، صفحة 150).

■ **الاحتياطي القانوني:** ويقصد بها النسبة التي يقرها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة، وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع (تادرس قريصة، 1984، صفحة 182).

**الأدوات المباشرة:** وهي تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي بواسطتها توجيه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي والذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي وتقوم هذه الأدوات على عدة أساليب.

■ **سياسة تأطير القروض:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2017، صفحة 760).

■ **الإقناع الأدبي:** تقوم هذه السياسة على توجيه النصح من البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2017، صفحة 760).

■ **هامش الضمان المطلوب:** أي المقدار من النقود الذي يمكن الحصول عليه من البنوك التجارية لتمويل المشتريات من الأوراق المالية، إذ قد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة المقدمة في حالة الركود، ويطلب خفضها في حالة الوضع التضخمي (حشيش، 2004، صفحة 278).

■ **النسبة الدنيا للسيولة:** يسعى هذا الأسلوب إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة لدى البنك المركزي من أجل التحكم في الإقراض من طرف البنوك التجارية (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2017، صفحة 760).

■ **الإيداع المسبق للإستيراد:** تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد وعلى رفع تكلفة الواردات.

### 2.3 الإطار العام للمؤسساتية والنوعية المؤسساتية:

#### 1.2.3 ظهور النظرية المؤسساتية الجديدة:

يرجع أول استعمال لمصطلح المؤسسات (Les institutions) في علم الاقتصاد المؤسسي إلى الاقتصادي COASE (1937) ثم O.WILLIAMSON في نظرية تكاليف الصفقات (1979) ثم Douglas NORTH مع مطلع التسعينات.

تعود جذور هذه النظرية إلى المدرسة المؤسساتية القديمة في نهاية القرن 19 (Veblen, Commons, Mitchell...). اهتمت النظرية المؤسساتية الجديدة بأثر نوع المؤسسات في طبيعة العلاقات الاقتصادية، حيث سعت إلى تفسير دور المؤسسات في الاقتصاد (مناد و بونوة، 2013، صفحة 119).

### 2.2.3: تعريف المؤسسات (Les institutions)

عرّف NORTH المؤسسات على أنّها " القيود المصممة من طرف الإنسان والتي تشكل التفاعلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وتتكون من القواعد الرسمية وغير الرسمية " (NORTH, 1990, pp. 03-04)

قسم NORTH المؤسسات إلى نوعين: مؤسسات رسمية تقوم على تنظيم سلوكيات الأفراد في المجتمع وتحميهم من السلوكيات السلبية وتقلل من التكاليف مثل: الدساتير، القوانين، الحقوق، الخ... ومؤسسات غير رسمية والتي تنشأ حسب طلب الأفراد وتكون مرتبطة بالعادات، التقاليد، الأعراف، العقوبات الاجتماعية... الخ (المعموري و عبد الرزاق، 2017، الصفحات 27-28).

### 3.2.3: تعريف النوعية المؤسساتية وأنواعها

تعددت واختلقت التعاريف المقدمة لمصطلح النوعية المؤسساتية، إذ أصبح مشتركا في مختلف الأدبيات التي تدرس حقوق الملكية وسيادة القانون. تعرف النوعية المؤسساتية على أنّها تشمل أبعادا مختلفة للحكومة مثل تنفيذ حقوق الملكية، فعالية البيروقراطية، مصداقية النظام القضائي، نوعية النظام القانوني، سيادة القانون وفعالية الحكومة (معطى الله، 2013، صفحة 138)

تنقسم النوعية المؤسساتية إلى قسمين: النوعية المؤسساتية السياسية، وتشير إلى " بيروقراطية فعالة ومستقيمة واحترام سيادة القانون وحماية حقوق الملكية إضافة إلى وجود الاستقرار السياسي والحريات المدنية وفي غيابها ترتفع الآثار السلبية على مستوى الاستهلاك الحكومي " (معطى الله، 2013، صفحة 143) والنوعية المؤسساتية الاقتصادية تشير إلى " الدرجة التي تخفض فيها هذه المؤسسات عدم التأكد لصناع القرار الاقتصادي وتعرض حوافز للسلوك الاقتصادي (معطى الله، 2013، صفحة 160).

قامت منظمة Heritage سنة 1995 بإصدار مؤشر يقيس جوانب النظام الاقتصادي يسمى بمؤشر الحرية الاقتصادية. وحسب هذه المنظمة فإن الحرية الاقتصادية تتكون من الخيارات الشخصية، التبادل المنسق في الأسواق وحرية الفرد للدخول والتنافس في الأسواق إضافة إلى حماية حقوق الملكية ضد انتهاكات الأطراف الأخرى (معطى الله، 2013، صفحة 161). يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من حقوق الملكية، الحرية من الفساد، الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، الحرية التجارية، حرية الاستثمار والحرية المالية، العبء الضريبي والفعالية القضائية، ومتوسط هذه العناصر يعبر عن الحرية الاقتصادية، وحسب هذا المعدل يمكن تقسيم الدول إلى خمسة فئات من حيث الحرية الاقتصادية:

الجدول 2: تقسيم الدول حسب معيار الحرية الاقتصادية

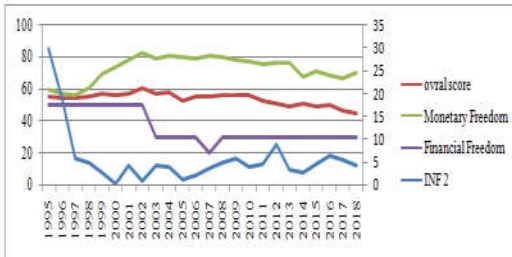
معدل العناصر المكوّنة للحرية الاقتصادية	من 80 إلى 100	من 70 إلى 79.9	من 60 إلى 69.9	من 50 إلى 59.9	من 0 إلى 49.9
طبيعة الحرية	دولة حرة اقتصاديا	دولة غالبا حرة	حرة نسبيا (باعتدال)	غير حرة في الغالب	دولة مكبوتة أو مقموعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطى الله سهام، 2013، صفحات 165-166

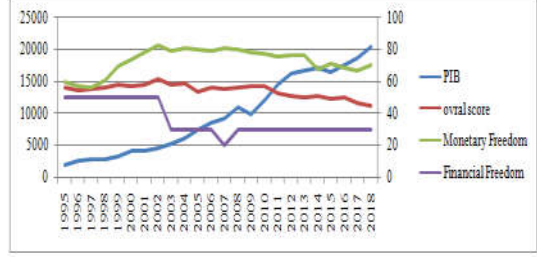
### 3.3 العلاقة بين متغيرات النوعية المؤسساتية ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي:

من خلال الشكل 4 والشكل 5 يمكن أن نوضح العلاقة بين متغيرات النوعية المؤسساتية ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي ممثلة بالإنتاج الداخلي الخام والتضخم.

الشكل 5: تطور معدلات التضخم والحرية الاقتصادية والمالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)



الشكل 4: تطور الإنتاج الداخلي الخام والحرية الاقتصادية والمالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة (1995-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومعطيات منظمة Heritage Fondation



من خلال الشكلان 4 و5 يمكن التمييز بين فترتين وذلك حسب التغير الحاصل في مؤشرات الجودة المؤسسية في كلا المرحلتين:

**الفترة الأولى: من 1995-2002 :** بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام نلاحظ أن متغيرات الجودة المؤسسية تتماشى مع متغير الإنتاج الداخلي الخام بحيث أنه في هذه الفترة كان هناك تطور في مؤشرات الجودة للجزائر والذي رافقه تطور في الإنتاج الداخلي الخام، كذلك بالنسبة لمعدل التضخم نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدلات التضخم قد سجلت انخفاض مهم بالتماشى مع ارتفاع مؤشرات الجودة .

**الفترة الثانية: 2003-2018:** سجلنا انخفاض في مؤشرات الجودة المؤسسية بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام وكذلك معدلات التضخم ومنه نجد أنه خلال هذه الفترة كان هناك تراجع في نوعية المؤسسات والذي أثر سلبا على التحكم في الأسعار وهذا من خلال الارتفاع المسجل في معدلات التضخم.

#### 4. الدراسة القياسية:

#### 1.4 بناء النموذج:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على معطيات سنوية بين الفترة (1995-2018) مستقاة من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة لمتغيرات (الإنتاج الداخلي الخام ومعدل التضخم)، أما بالنسبة لسعر الفائدة (بنك الجزائر) وبالنسبة لبقية المتغيرات (وزارة المالية) أما بالنسبة لمتغيرات الجودة المؤسسية من معطيات هيئة *Héritage Fondation* حيث كانت متغيرات الدراسة كالتالي:

الجدول 3: متغيرات الدراسة

الرميز	المتغير	متغيرات الدراسة
lnMM2	لوغاريتم الكتلة النقدية $M_2$	متغيرات السياسة النقدية
Lnr	لوغاريتم سعر الفائدة والذي يمثل معدل إعادة الخصم	
lnTCEN	لوغاريتم سعر الصرف الاسمي	
lnPIB	لوغاريتم الإنتاج الداخلي الخام	متغيرات الاقتصاد الحقيقي
lnInf	لوغاريتم معدل التضخم	
lnMF	لوغاريتم الحرية النقدية	متغيرات النوعية المؤسساتية
LnFF	لوغاريتم الحرية المالية	
LnOs	لوغاريتم المؤشر الإجمالي لنوعية المؤسسات	

المصدر: من إعداد الباحثين

وبالتالي فإن النموذج المقترح يكون على الشكل التالي:

$$\ln PIB = (\ln MM2, Lnr, \ln TCEN, \ln Inf, \ln MF, LnFF, LnOs)$$

*ln PIB*

#### 2.4 دراسة استقرارية النموذج

في هذه الخطوة سنقوم بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على كل من اختبار (ADF) اختبار ديكي فولر المطور وكذا اختبار (PP) فيليب بيرون والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 4: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

المتغير	اختبار ADF		اختبار PP		الاستقرارية
	في المستوى	الفرق الأول	في المستوى	الفرق الأول	
<b>lnPIB</b>	-0,7818 (-1,9564) [0,3663]	-6,1019 (-1,9572) [0,0000]	-2,7802 (-2,9980) [0,0767]	-4,7752 (-3,0048) [0,0011]	مستقر بعد الفرق الأول I(1)
<b>lnInf</b>	-3,3303 (-3,0048) [0,0257]	-	-3,9295 (-2,9980) [0,0067]	-	مستقر في المستوى I(0)
<b>lnMM2</b>	-2,9589 (-3,0123) [0,0555]	-4,8622 (-3,6449) [0,0045]	-3,1996 (-2,9980) [0,0331]	-	مستقر بعد الفرق الأول I(1) (ADF) مستقر في المستوى I(0) حسب (PP)
<b>lnMF</b>	-4,0173 (-3,0206) [0,0064]	-	-1,5054 (-1,0564) [0,0170]	-	مستقر في المستوى I(0)
<b>lnTCEN</b>	2,5471 (-1,9564) [0,9959]	-3,3804 (-1,9572) [0,0017]	2,5471 (-1,9564) [0,9959]	-3,3797 (-1,9572) [0,0018]	مستقر بعد الفرق الأول I(1)
<b>Lnr</b>	-4,2255 (-3,0123) [0,0039]	-	-6,1633 (-2,9980) [0,0000]	-	مستقر في المستوى I(0)
<b>LnFF</b>	-0,7818 (-1,9564) [0,3663]	-6,1019 (-1,9572) [0,0000]	-1,0060 (-1,9564) [0,2728]	-6,1213 (-1,9572) [0,0000]	مستقر بعد الفرق الأول I(1)
<b>LnOs</b>	-1,5455 (-3,6222) [0,7828]	-4,3330 (-3,7104) [0,0166]	-1,2905 (-3,6220) [0,8646]	-6,6327 (-3,6328) [0,0001]	مستقر بعد الفرق الأول I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

حيث ( ) هي القيمة المحدولة عند درجة حرية 5% و [ ] هي الاحتمال عند 5%، بحيث تكون السلسلة الزمنية مستقرة عندما تكون القيمة المحدولة (critical value) أكبر من القيمة الإحصائية

(t-statistics) عند درجة حرية 5% أو عندما تكون الاحتمالية (prob) أقل من 0,05.

من خلال الجدول 4 نلاحظ أنه بعض المتغيرات مستقرة في المستوى وأخرى مستقرة من الدرجة الأولى إذن فإن فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات مستبعدة لأن المتغيرات ليست مستقرة من نفس الدرجة وبالتالي نلجأ إلى العلاقة القصيرة الأجل من خلال نموذج VAR.

بعد دراسة استقرارية المتغيرات يمكننا الآن تقدير نموذج VAR(p) ولكن قبل تقدير النموذج لابد

من معرفة درجة التأخير المناسبة، وذلك بالاعتماد على نتائج الجدول التالي:

### الجدول 5: تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: LNPIB LNTCEN LNR LNOS LNMM2 LNMF LNINF LNFF  
Exogenous variables: C  
Date: 07/09/20 Time: 17:53  
Sample: 1995 2018  
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	271.5242	NA	1.54e-20	-22.91515	-22.52019	-22.81582
1	432.2397	195.6537*	4.89e-24*	-31.32519*	-27.77060*	-30.43122*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير المناسبة حسب المعايير المعتمدة كانت (p=1)

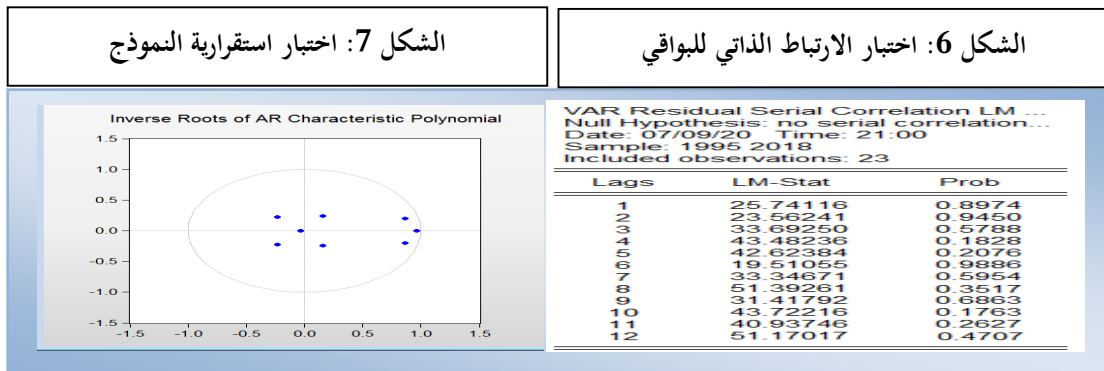
يعني أننا سنقوم بتقدير النموذج VAR(1) والذي كان على الشكل التالي:

### الجدول 6: تقدير النموذج

	LNPIB	LNTCEN	LNR	LNOS	LNMM2	LNMF	LNINF	LNFF
LNPIB(-1)	0.640766	-0.270517	-0.014345	-0.150121	0.420992	-0.090656	-0.534063	0.500876
LNTCEN(-1)	0.302866	0.654887	-0.174395	-0.240109	0.101309	-0.142083	-1.497844	0.375866
LNR(-1)	0.488505	0.053499	0.332559	-0.299313	-0.196059	-0.507518	0.111687	0.611086
LNOS(-1)	0.519609	-0.392644	-0.056001	-0.210895	0.029472	-0.276655	1.426056	0.339940
LNMM2(-1)	0.315842	0.311897	-0.133639	-0.021277	0.561062	-0.084667	0.942306	-0.340170
LNMF(-1)	0.472217	-0.142735	-0.622343	0.113865	0.165610	0.303523	-3.257447	0.080575
LNINF(-1)	0.007047	-0.019257	0.049926	-0.002784	0.019137	-0.011681	0.022472	0.003884
LNFF(-1)	-0.301752	0.211175	0.032420	0.099455	0.080936	0.110913	-0.512115	0.209861
C	-1.952551	1.166321	2.501432	3.057152	-0.518586	2.906611	6.285508	-1.376655

المصدر: حسب مخرجات برنامج Eviews

ومن أجل التحقق من صلاحية النموذج تم الاستعانة بكل من اختبائي استقرارية النموذج واختبار الارتباط الذاتي للبقائي كما هو موضح في الشكلين المواليين:



**المصدر:** من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

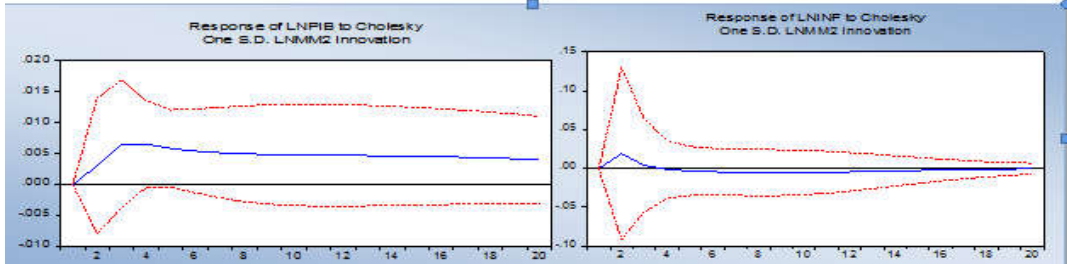
من خلال اختبار الاستقرارية نلاحظ أن كل النقاط متواجدة داخل دائرة الوحدة وبالتالي فالنموذج مستقر عموماً أما فيما يخص اختبار الارتباط الذاتي للبقائي فنلاحظ أن كل الاحتمالات أكبر من 0,05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية وجود ارتباط ذاتي للبقائي وعليه فإننا نؤكد صلاحية وقوة النموذج المقدر VAR(1).

### 3.4 : تحليل دوال الاستجابة

بعد تقدير النموذج VAR(1) سوف نحاول في هذه المرحلة من الدراسة معرفة الأثر الذي تسببه صدمة عشوائية في متغيرات الدراسة (المتغيرات النقدية و متغيرات الجودة المؤسسية) على متغيرات الاقتصاد الحقيقي (النمو والتضخم) وذلك من خلال دوال الاستجابة التي توفرها نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR .

### 1.3.4 : أثر صدمة عشوائية في السياسة النقدية (الكتلة النقدية) على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 8: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في الكتلة النقدية

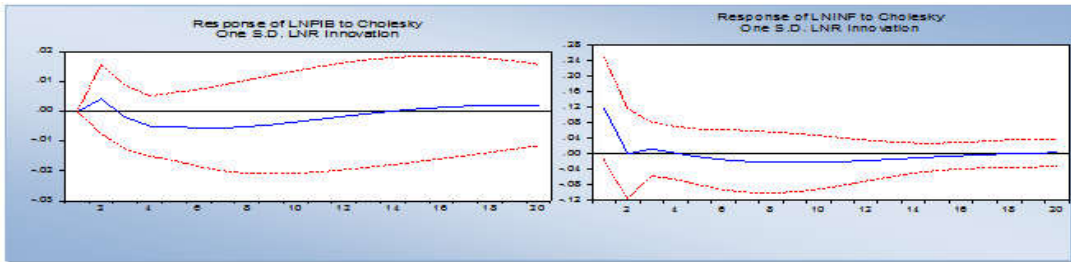


المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 8 نلاحظ أن الصدمة في الكتلة النقدية لها تأثير إيجابي على النمو يدوم لسنتين ثم يبدأ في الانخفاض إلى غاية السنة السادسة أين يستقر عند هذا المستوى خلال طول الفترة وبالمقابل نجد أن الكتلة النقدية لها أثر إيجابي بسيط خلال السنة الأولى والثانية على التضخم ثم يصبح سلبى خلال السنتين الثالثة والرابعة ليختفي بعد هذه الفترة لذا يمكن القول أن الكتلة النقدية كأداة للسياسة النقدية تؤثر في الاقتصاد الحقيقي في فترة قصيرة لا تتعدى أربع سنوات.

### 2.3.4 : أثر صدمة عشوائية في السياسة النقدية (سعر الفائدة) على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 9: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في سعر الفائدة

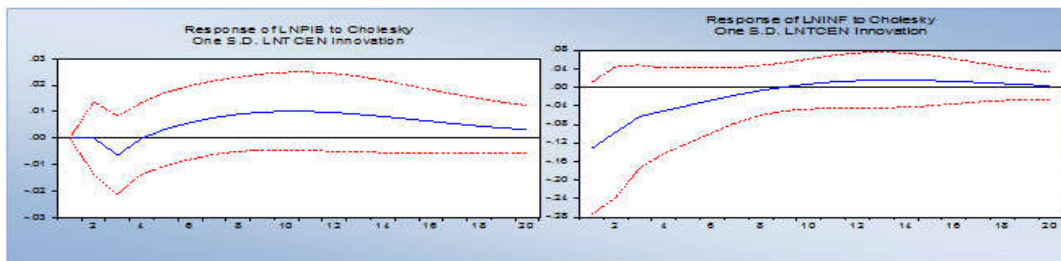


المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 9 نلاحظ أن الصدمة في سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية تكون عديمة الفعالية بالنسبة للنمو خلال الثمان سنوات الأولى حيث نسجل انخفاض في معدل النمو باستثناء السنة الأولى ثم ابتداءاً من السنة الثامنة يكون هناك أثر إيجابي على النمو، أما بالنسبة للتضخم فنجد أن صدمة في سعر الفائدة تكون فعالة في التأثير على الأسعار بحيث سجلنا انخفاض في معدلات التضخم.

### 3.3.4: أثر صدمة عشوائية في سعر الصرف الاسمي على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 10: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في سعر الصرف الاسمي

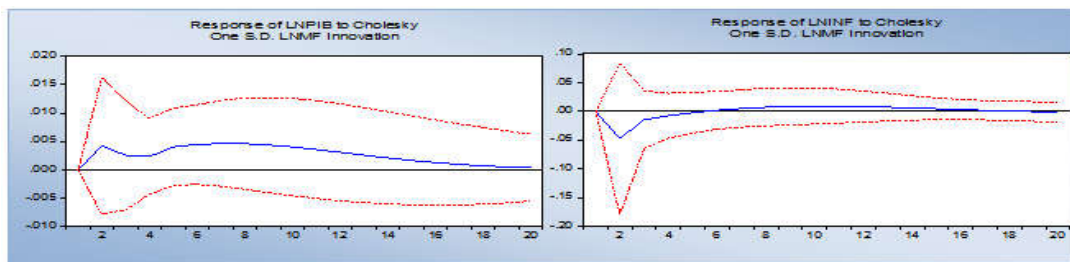


المصدر: من إعداد الباحثان حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 10 نلاحظ أن الصدمة في سعر الصرف الاسمي يكون لها أثر فعال على النمو ابتداءً من السنة الثالثة ليدوم حوالي إثنا عشر سنة ولكن غير فعال في التحكم في الأسعار بحيث سجلنا ارتفاع كبير في معدل التضخم حتى السنة السادسة عشر.

### 4.3.4: أثر صدمة عشوائية في متغير الحرية النقدية على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 11: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في متغير الحرية النقدية

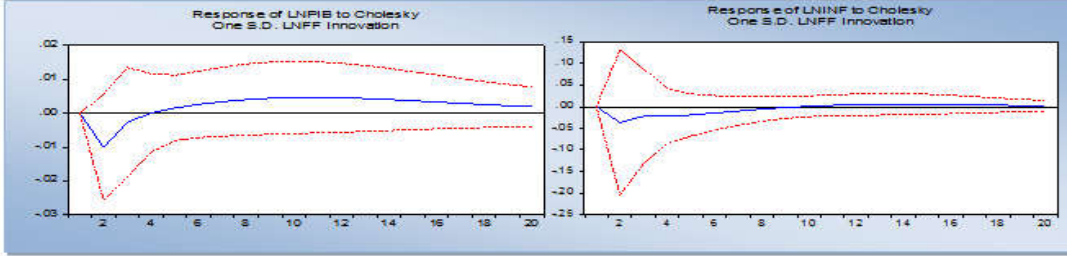


المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 11 نلاحظ أنه بالنسبة لمتغيرات الجودة المؤسسية فإن صدمة في متغير الحرية النقدية يكون لها أثر إيجابي على النمو حيث يدوم هذا الأثر عشر سنوات ثم يبدأ في التلاشي تدريجياً أما بالنسبة للتضخم فإنه يكون له أثر إيجابي خلال السنتين الأوليتين حيث سجلنا انخفاض في معدل التضخم ثم عاد إلى الارتفاع تدريجياً لذا يمكن القول أن متغير الحرية النقدية يحسن من مستويات النمو ولكن يكون غير فعال في التحكم بالأسعار إلا لفترة قصيرة جداً سنة أو السنتين الأولى.

### 5.3.4: أثر صدمة عشوائية في متغير الحرية المالية على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 12: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في متغير الحرية المالية

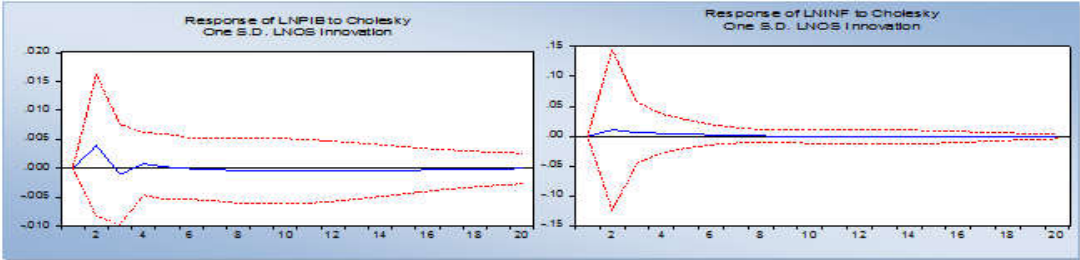


المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 12 نلاحظ أن بإعطاء حرية مالية أكثر من خلال صدمة في هذا الأخير يعطي أثر إيجابي على النمو ولكن غير آني أي بعد السنة الثانية ليدوم هذا الأثر أربعة عشر سنة أما بالنسبة للتضخم فله أثر عكسي بحيث يعمل على الرفع في مستوى الأسعار وبالتالي مستوى الحرية المالية في الجزائر لا يساعد على التحكم في الأسعار.

### 6.3.4: أثر صدمة عشوائية في متغير مؤشر إجمالي الجودة المؤسساتية على الاقتصاد الحقيقي

الشكل 13: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية في متغير مؤشر إجمالي الجودة المؤسساتية



المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

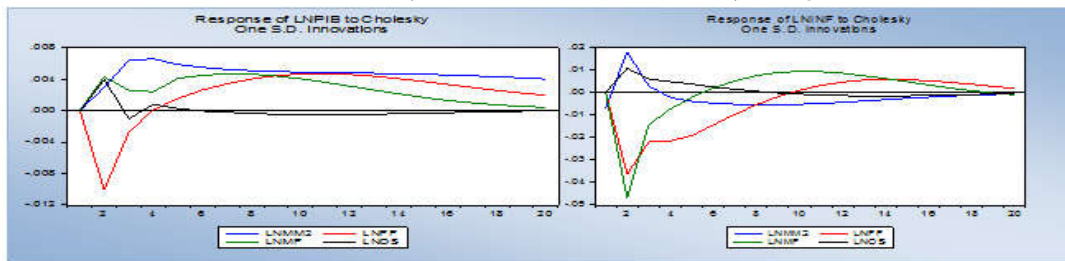
من خلال الشكل 13 نلاحظ أنه بالنسبة لمتغير المؤشر الإجمالي للجودة المؤسساتية فإن صدمة في هذا المتغير كان لها إثر ضعيف جدا على الاقتصاد الحقيقي من خلال النمو والتضخم هذا يدل على الضعف الكبير الذي تعاني منه الجزائر في جودة مؤسساتها المالية والمصرفية والحكومية والتي أثرت بالسلب على الرفع من معدلات النمو والتحكم في مستويات الأسعار.

### 7.3.4: أثر صدمة عشوائية آنية في متغير السياسة النقدية و متغيرات النوعية المؤسساتية على

الاقتصاد الحقيقي



الشكل 14: استجابة الإنتاج الداخلي الخام والتضخم لصدمة عشوائية آنية في الكتلة النقدية ومؤشرات الجودة المؤسساتية



المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 14 نلاحظ أنه وخلال السنتين الأولى والثانية فإن السياسة النقدية يكون لها نفس الأثر الإيجابي على النمو مع متغير الحرية النقدية ومؤشر إجمالي الجودة المؤسساتية بينما متغير الحرية المالية يؤثر سلبيًا على النمو بمعنى أنه وخلال هذه الفترة فإن إعطاء حرية نقدية أكبر مع زيادة جودة المؤسسات يعمل على تحسين معدلات النمو بينما وانطلاقًا من السنة الثانية فإن الإصلاحات المالية من خلال زيادة الحرية المالية تصبح أكبر أهمية من أجل الرفع من معدلات النمو مقارنة بالمؤشرات الأخرى. أما بالنسبة للتضخم فإننا نجد أن مؤشر إجمالي الجودة المؤسساتية يعمل على التحكم في معدلات التضخم من خلال السياسة النقدية بينما متغير الحرية النقدية والمالية ليس له دور في التحكم بالأسعار من خلال أداة السياسة النقدية.

#### 4.4 : تحليل التباين

من خلال هذه المرحلة سنحاول معرفة مدى مساهمة متغيرات الدراسة في تحليل تباين كل من النمو والتضخم.

#### 1.4.4: تحليل تباين الإنتاج الداخلي الخام

الجدول 7 : تحليل تباين الإنتاج الداخلي الخام

Period	lnPIB	lnTCEN	Lnr	lnInf	LnMM2	LnFF	lnMF	LnOs
1	100.0000	0.0000	0.0000	0.000	0.0000	0.000	0.000	0.000
5	80.3390	2.1043	2.7817	2.714	5.1072	4.397	1.873	0.681
10	64.1169	10.9159	4.7889	4.753	6.4945	4.756	3.719	0.454
15	56.3748	16.9139	4.0760	5.282	7.4737	5.737	3.754	0.387
20	54.6366	<b>17.8015</b>	4.1341	4.943	<b>8.6322</b>	<b>5.959</b>	3.532	<b>0.360</b>

المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول 7 تحليل تباين الإنتاج الداخلي الخام خلال طول الفترة نجد أن الكتلة النقدية هي أداة السياسة النقدية الأكثر فعالية مقارنة بأداة سعر الفائدة حيث أننا سجلنا مساهمة بنسبة 8.63% و 4.94% على التوالي في تحليل تباين النمو كما أن مساهمة سعر الصرف في التغير في النمو كان مهما حيث قدر بـ 17.80% والذي يعتبر قناة لانتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي كما أن الأمر المهم في دراستنا هو أن مساهمة المؤشر الإجمالي لجودة المؤسسات في التغير في النمو كان ضعيف جدا لم يتعدى 0.36% مقارنة بمتغير الحرية المالية والنقدية التي كانت مساهمتها أحسن نوعا ما في التغير في النمو.

#### 2.4.4: تحليل تباين التضخم

الجدول 8 : تحليل تباين التضخم

Period	lnPIB	lnTCEN	Lnr	lnInf	LnMM2	LnFF	lnMF	LnOs
1	4.3675	13.2894	10.5121	71.8308	0.0000	0.0000	0.000	0.000
5	3.9789	22.0646	8.8500	61.5086	0.2415	1.6702	1.565	0.120
10	3.9622	22.1426	9.9213	60.0205	0.3221	1.8289	1.679	0.122
15	3.8866	22.2795	10.3751	59.2906	0.3655	1.8674	1.809	0.125
20	3.9119	22.4113	10.3510	59.1143	0.3700	1.8111	1.811	0.127

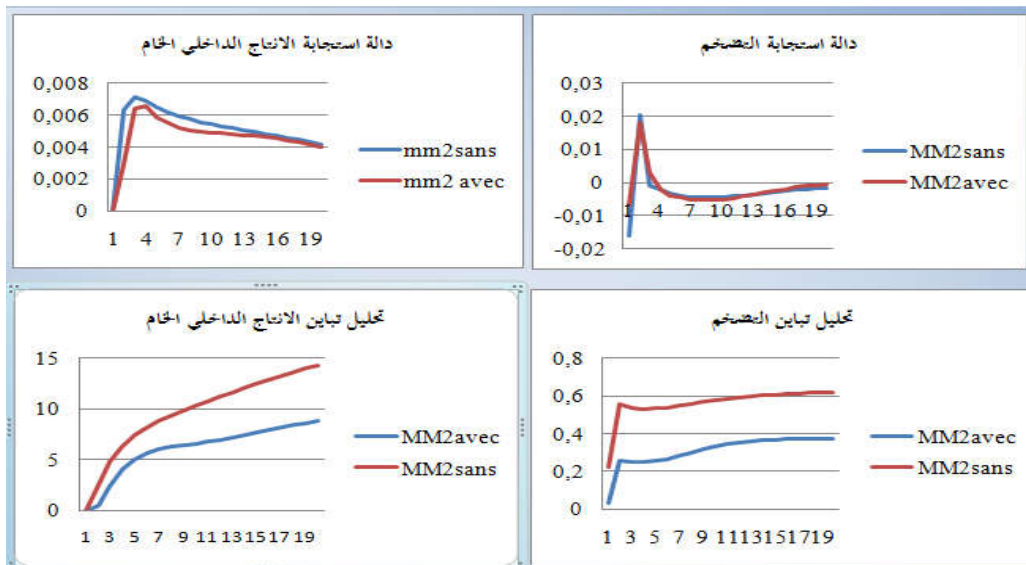
المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

بالنسبة لتحليل تباين التضخم فإن مساهمة معدل الفائدة في التغير في التضخم هو الأكثر أهمية وبالتالي فإنه وبالنسبة للتغير في الأسعار فإن السياسة النقدية ممثلة بسعر الفائدة هي الأكثر نجاعة من الكتلة النقدية أما بالنسبة لمؤشرات الجودة المؤسسات فإن مساهمتها في التحم في الأسعار ضعيفة جدا وليست فعالة.

#### 5.4: فعالية السياسة النقدية في وجود مؤشرات الجودة المؤسساتية

في هذه المرحلة سنقوم بتقدير نموذج يحتوي على متغيرات الجودة المؤسساتية ونموذج بدون هذه المتغيرات ثم نقوم بدراسة أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي من خلال دوال الاستجابة وتحليل التباين.

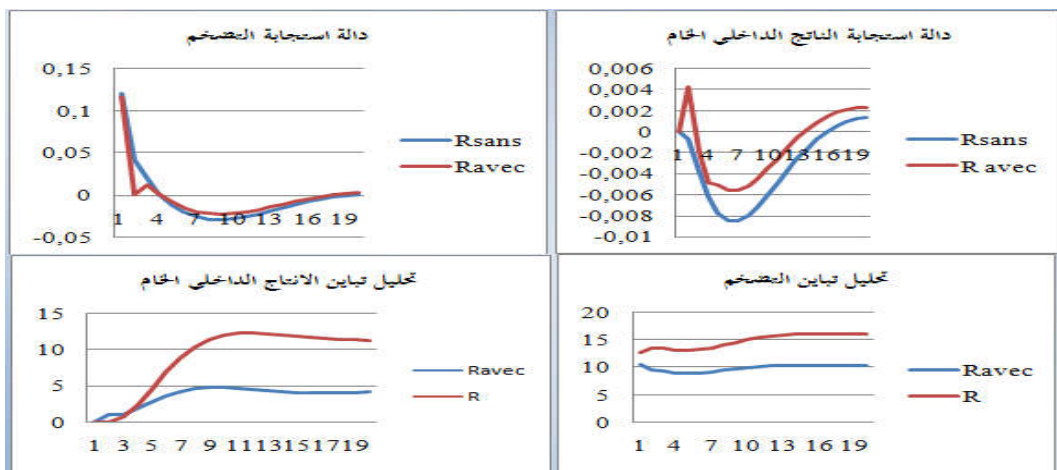
الشكل 15: دالة استجابة وتحليل تباين الكتلة النقدية للنموذجين



المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 15 نلاحظ أن صدمة عشوائية على أداة السياسة النقدية (الكتلة النقدية) وبوجود مؤشرات الجودة المؤسساتية لا يحسن من وتيرة الاقتصاد الحقيقي بحيث تبقى تقريبا عند نفس المستويات، أما بالنسبة لتحليل التباين للسياسة النقدية فإن مؤشرات الجودة تحسن من مساهمة الكتلة النقدية في التغيير في النمو بينما لا تحسن من مساهمتها في التحكم في الأسعار.

الشكل 16: دالة استجابة وتحليل تباين سعر الفائدة للنموذجين



المصدر: من إعداد الباحثين حسب مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكل 16 نلاحظ أنه بالنسبة لصدمة في السياسة النقدية (سعر الفائدة) على هدف النمو بوجود مؤشرات الجودة يكون له أثر أحسن مقارنة بالنموذج الأول بدون مؤشرات النوعية بينما لا تقدم هذه الأخيرة ( مؤشرات النوعية) أي تحسن بالنسبة لهدف التحكم في الأسعار.

بالنسبة لمساهمة أسعار الفائدة في التغيير في النمو والأسعار فإن مؤشرات النوعية لا تحسن من نسب هذه المساهمات.

## 5. خاتمة:

- لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة في أي قطاع إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، لذا فإن تطوير المؤسسات المالية والزيادة في الحرية الاقتصادية والنقدية سيعزز أداء السياسة النقدية والذي سيعزز بدوره التنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النمو والتحكم في مستويات الأسعار والتي ستعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والرفع من القدرة الشرائية في المجتمع، ومن خلال هذه الدراسة تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تعتبر الكتلة النقدية كأداة للسياسة النقدية فعالة بالنسبة لهدف النمو ولكنها غير فعالة في هدف التحكم بالأسعار غير أن أداة أسعار الفائدة تعتبر أداة فعالة في هدف التحكم بالأسعار؛
  - بالنسبة لمتغيرات النوعية المؤسساتية نجد أن متغير الحرية النقدية ومتغير الحرية المالية يحسن من أداء السياسة النقدية في تحقيق هدف النمو ولكن لا يحسن من البلوغ إلى هدف التحكم بالأسعار وبالمقابل نجد أن المؤشر العام للجودة المؤسساتية له أثر بسيط جدا على النمو بينما ليس له أي أثر على هدف التضخم هذا يدل على الضعف الكبير الذي تعاني منه الجزائر في جودة مؤسساتها المالية والمصرفية والحكومية؛
  - من خلال تحليل تباين النمو والتضخم تبين أن متغير الحرية المالية والحرية النقدية لها أهمية نسبية في المساهمة في النمو بينما المؤشر الإجمالي للنوعية المؤسساتية لا يساهم في النمو أما بالنسبة للتحكم بالأسعار فقد تبين أن كل مؤشرات الجودة لا تساهم في التغيير في التضخم؛
  - عند المقارنة بين نموذج يتوفر على مؤشرات النوعية ونموذج بدون هذه المؤشرات خلصنا إلى أن متغيرات النوعية المؤسساتية لا تحسن من أداء السياسة النقدية في هدف النمو عند استعمال أداة

الكتلة النقدية بينما سجلنا تحسن مهم بالنسبة لأداة سعر الفائدة غير أنه لم نسجل أي تحسن في هدف الأسعار.

## 6. قائمة المراجع:

1. <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-countryyear&u=636846256669612782&fbclid=iwar26jzaclwczieuimgd7b9jy9zg5ksh8guwrz3ssc8yryfk0p3xlhhc48gu?view=by-region-countryyear&u=636846256669612782&fbclid=iwar26jzaclwczieuimgd7b9jy9zg5ksh8guwrz3ss>, Consulté le 02/08/2019.
2. <https://www.bank-of-algeria.dz/>, Consulté le 02/08/2019.
3. [www.ons.dz](http://www.ons.dz), Consulté le 02/08/2019.
4. NORTH, D. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press. New York:
5. PATTAT, j. p. (1987). *Monnaie institution financière et politique monétaire* (éd. 4<sup>ème</sup> édition). Economica. Paris.
6. أحمد النهاني. (2014). *الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي*. دار آمنة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
7. المعموري ع. ع.، عبد الرزاق د. م. (2017). أثر المؤسساتية الحديثة في الفكر التنموي بمجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (25) 1، الصفحات 26-40.
8. رشاد العصار، ورياض الحلبي. (2000). *التقود والبنوك*. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الأردن.
9. زهرة سيد اممر، ودحمان بن عبد الفتاح. (2017). اختبار علاقة التكامل المشترك بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر -دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014. مجلة الحقيقة المجلد 16(41)، الصفحات 755-786.
10. سهام معطى الله. (2013). *النوعية المؤسساتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة (مذكره ماجستير)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد. تلمسان.
11. صالح مفتاح. (2005). *التقود والسياسة النقدية (الإصدار الطبعة الأولى)*. دار الفجر للنشر والتوزيع. الجزائر.
12. صبحي تادرس قريصة. (1984). *التقود والبنوك*. دار النهضة العربية. بيروت، لبنان.
13. عادل أحمد حشيش. (2004). *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية، مصر.
14. عبد الله خبابه. (2008). *الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية*. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية، مصر.
15. عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
16. علي مناد، وشعيب بونوة. (2013). إشكالية التغيير والتحول السياسي في البلدان العربية. مجلة الإنسان والمجتمع، (5)، الصفحات 115-121.